



الباب الثالث

قضايا الدلالة

فى معاجم المصطلحيات عند العرب

- (عوامل التطور الدلالى ومظاهره / وأثرها فى تفسير ظهور معاجم المصطلحيات عند العرب)
- (العلاقات الدلالية بين المصطلحات فى معاجم المصطلحيات عند العرب)

مدخل

لعله اتضح لنا أن الانتماء المعرفي لمجموعة المعجمات مشغلة هذه الدراسة وهو مجال المعجمية المختصة، وهو ما سوغ أن تنضوى تحت اسم جامع ظهر عنواناً عليها، وهو: معاجم المصطلحيات، على ما مر بنا تفصيل القول في مشروعيته - أقول إنه اتضح لنا أن الانتماء المعرفي لمجموعة هذه المعجمات حاسم في تصور طبيعة ظهور المصطلحات التي ضمتها، وحاسم في دراسة طبيعة التطور/ أو التغير الذي حكم رحلة انتقالها من المعجم العام إلى المعجم المختص.

وقد كان وعي أصحاب هذه المعجمات بطبيعة انتمائها المعرفي على خريطة التصنيف المعجمي عند العربي - ظاهراً جلياً في منطقتين بارزتين، سبق للدراسة هنا أن توقفت أمامها ملياً بالفحص والاستثمار، وهما:

أولاً: ما ظهر في عنوانات هذه المعجمات من ألفاظ تحسم مسألة انتمائها إلى المعجمية المختصة، ففي البندين التاليين ما يبرهن على هذا:

أ- مفاتيح العلوم/ مقاليد العلوم/ جامع العلوم (دستور العلماء)/ كشف اصطلاحات الفنون.

ب- الحدود الطبية وغيرها/ التعريفات/ التعريفات والاصطلاحات/ التوقيف على مهمات التعاريف.

ففي هذين الفرعين ما يدل على هذا الانتماء المعرفي لهذه المعجمات إلى اللغة الاصطلاحية؛ حيث نرى في الفقرة (أ) ما يدل على أن هذه المعجمات تنطلق في تصور أصحابها من كونها أدوات تعين على بناء التصورات والمفاهيم العلمية، على ما يظهر من معاني المفاتيح والمقاليد... إلخ.

وعلى ما نرى كذلك في الفقرة (ب) من دلائل على هذا الانتماء المعرفي لهذه المعجمات، على ما يظهر من معاني (الحدود والتعريفات والتعاريف)... إلخ.

ثانياً: ما ظهر في دراستنا من عناية أصحاب هذه المعجمات - على تنوع مناهج بنائها - بما يسمى بمستوى الاستعمال، وقد كان تعيين المجال الدلالي أحد أهم ما عنيت به هذه المعجمات؛ بحكم أنها تفرغت لجمع مصطلحات العلوم المختلفة (شرعية وحكومية)، التي عرفتها الحضارة العربية الإسلامية، وقد أطلنا في بيان هذا لأهميته في بناء هذا الباب من الدراسة.

الفصل الأول

عوامل التطور الدلالي ومظاهره

وأثرها في ظهور معاجم المصطلحيات عند العرب⁽¹⁾

1- عوامل التطور الدلالي وأثرها في ظهور معاجم المصطلحيات العربية:

من إجماعات علماء اللغة قديماً وحديثاً القول بالأثر الجبار للإسلام في الارتقاء باللسان العربي في الميادين المختلفة.

ومن إجماعاتهم في واحد من هذه الميادين الإقرار بما له من أثر في نمو الثروة اللفظية، في المجالات المعرفية المختلفة. وهو ما يمكننا - من دون تعسف - أن نقرر أن المعجمية المختصة إحدى الثمرات المورقة لهذا الأثر الذي أحدثه الإسلام في حياة هذه اللغة، أو قل إن المعجمية الخاصة إحدى تجليات هذه الحقيقة المتعلقة بأثر هذا الدين العظيم في نمو الثروة اللفظية (في مستوى المصطلحات) في العربية.

وهذه الحقيقة مستقرة ثابتة منذ القدم في أدبيات فقه اللغة في العربية، يقول ابن فارس اللغوي في الصحاحي في فقه اللغة: "كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم، فلما جاء الله - جل ثناؤه - بالإسلام حالت أحوال، ونقلت في اللغة ألفاظ عن مواضع إلى مواضع أخرى، بزيادات، وشرائع شرعت، وشرائط شرطت"⁽²⁾.

والمدهش أن ترى في خاتمة هذا الكلام - الذي جاء مطولاً عند ابن فارس - تصريحاً يرى في مصطلحات العلوم المختلفة أثراً من آثار ما جاء به الله سبحانه من الإسلام، حيث يقول إن الإسلام أظهر معاني ألفاظ صارت بنقل الشرع لها ألفاظاً خاصة؛ ليقرر في قانون جامع: "وهو قياس ما تركناه من سائر العلوم؛ كالنحو والعروض والشعر وغيرها"⁽³⁾.

(1) يقول المناوي في تعريف مصطلح (التطور) في التوقيف على مهمات التعاريف/ 183: "التطور: التنقل من هيئة وحال إلى غيرها". وهو مستعمل في هذه الدراسة مرادف تماماً للتغير، وقد حرصنا على استعماله؛ لقدم استعماله، على ما نرى من غير ارتباط بأى مفهوم معياري، وهي الملاحظة التي سبق إلى الإشارة إليها الدكتور رمضان عبد التواب - رحمه الله - في كتابه (التطور اللغوي - مظاهره وقوانينه)، ص 4، 14.

(2) الصحاحي / 78.

(3) الصحاحي / 86.

وقد استمر هذا الوعي بهذه الحقيقة في مصادر فقه اللغة عند العرب، على امتداد التاريخ العلمى في هذا المجال المعرفى، وهو ما نجد دليلاً عليه في المزهري للسيوطى، فيما عقده من باب خاص به في النوع العشرين من كتاب بعنوان: (معرفة الألفاظ الإسلامية)، ومدار الباب على أن الإسلام هو الذى صنع من هذه الألفاظ العربية مصطلحات، بنقله لها إلى مجال دلالى جديد، يقول: "وكذلك كل ما استحدثه أهل العلوم والصناعات من الإسلام؛ كأهل العروض والنحو والفقه، وتسميتهن: النقض والمنع والكسر والقلب، وغير ذلك. والرفع والخفض والمديد والطويل" (1).

وتأمل النص هذا دال على الإقرار صراحة بأن ما ظهر من مصطلحيات العلوم المختلفة كان سببه أثر الإسلام الذى استحدثها.

وقد مثل بعدد من مصطلحات عدد من العلوم في هذا النص، ليقرر أن مصطلحية علم أصول الفقه؛ أى مجموعة مصطلحات هذا العلم من مثل ما ذكره من النقض والمنع... إلخ - ظهرت، والمسئول عن هذا الظهور هو الإسلام.

ومثل ذلك صادق في إطلاقه على مصطلحية علم النحو، أى مجموعة المصطلحات التى وضعها أهل ذلك العلم من الرفع والخفض... إلخ، وكذلك مصطلحية علم العروض، من مثل: المديد والطويل... إلخ.

ولا يترك السيوطى قارئه ليستنبط الآلية التى أظهرت هذه الأسماء بتعبيره المكافئ للمصطلحات، وإنما يصرح بها قائلاً: "وصاحب الشرع إذا أتى بهذه الغرائب (أى العلوم والمفاهيم) التى اشتملت الشريعة عليها من علوم - فلا بد من أسام تدل على تلك المعانى" (2)، وواضح جداً أن هذه الأسماء المشار إليها هى ما يسمى في هذه الدراسة بالمصطلحات.

وهذه الحقيقة لم تظهر عند ابن فارس والسيوطى وحدهما، أو ظهرت عند الأول وانقطعت لتظهر عند الأخير، ليس ذلك مقصوداً ما سبق التعبير عنه، وإنما هى حقيقة قديمة ثمة نصوص تدل على استقرارها قبل ظهور مصنفات فقه اللغة فى التأليف اللغوى عند العرب، على ما نجد له أمثلة فى كتاب (الزينة فى الكلمات الإسلامية العربية) للرازى، الذى يقرر أن الأسماء الإسلامية أمر خالص بلسان العرب، حيث يقول: "وهذا للغة العرب خصوصاً ليس هو لسائر

(1) المزهري 299/1.

(2) المزهري 299/1، وفيه (من أسامى)، والصواب (أسام)، ومتابعة كلام السيوطى فى هذا الباب توقف على رصد ظاهر لعدد من الألفاظ (الدوال) بدلالاتها أوجدها الإسلام ولم يكن لها وجود سابق، من مثل الألفاظ التالية: 301/1 (الجاهلية/ والمنافق/ والضراخ = بيت بإزاء الكعبة فى الساء/ النفث)، و302/1 (الصبر/ الزمارة = الزانية).

اللغات؛ وذلك كله لشدة حاجة الناس إلى معرفة لغة العرب؛ ليصلوا بها إلى ما يجيء في الشريعة من الأسامي في أصول الفرائض والسنن⁽¹⁾.

إن مجموع هذه النصوص في الأدبيات اللغوية/ اللسانية التراثية، تؤكد حقيقة أثر الإسلام في ظهور مصطلحيات العلوم المختلفة في المعجمية العربية المختصة. وقد استمر هذا الإجماع على هذه الحقيقة عند العلماء المعاصرين، مع اختلاف انتماءاتهم المعرفية والفكرية والمكانية⁽²⁾.

ومن ثم فإن مصطلحيات العلوم المختلفة في اللسان العربي ظهرت كأثر من التطور العلمي الذي أحدثه مجيء الإسلام، وهو معدود في دراسات التطور اللغوي كمحور من محاور علم اللغة التاريخي - من نوع التطور العمدي أو القصدى الإرادى.

2- مظاهر التطور الدلالي وأثرها في معاجم المصطلحيات العربية:

إن فحص ما جاء في مصادر فقه اللغة - حول طرق انتقال الألفاظ من المعجم العام لتتحول إلى مصطلحات في المعجم المختص - تحصر مظاهر هذا التطور الدلالي في اتجاهات ثلاثة هي:

أ- التضييق الدلالي (التخصيص).

ب- التوسيع الدلالي (التعميم).

ج- الانتقال الدلالي (تغيير مجال الاستعمال).

وهذه الطرق أو المظاهر الثلاثة ظاهرة جداً في نص الصحابي السابق الإشارة إليه هنا في قوله: "بزيادات زبدت وشرائع شرعت وشرائط شرطت". بمعنى أن ما كان لازماً في تصور علم ما من العلوم أو مفاهيمه، هو السبب في صنع مصطلح من المصطلحات، عن طريق واحد من المظاهر الثلاثة.

[1/3] (أ/2) التضييق الدلالي (التخصيص) في معاجم المصطلحيات العربية:

لم يكن غريباً أن يكون هذا المظهر أو هذا الطريق هو الغالب والحاكم في ظهور الجمهرة الكاثرة من مصطلحات العلوم المختلفة التي جمعتها معاجم المصطلحيات العربية؛ وذلك

(1) الزينة في الكلمات الإسلامية/ 128.

(2) انظر على سبيل المثال: اللغة كائن حتى لجرى زيدان/ 36، وفقه اللغة للدكتور على عبد الواحد وافي/ 119، واللسان والإنسان للدكتور حسن ظاظا/ 46، والعربية لغة العلوم والتقنية/ 64، ونحو عى لغوى للدكتور مازن المبارك/ 108، وتراث المعاجم الفقهية للدكتور خالد فهمى/ 248، والمعاجم الأصولية في العربية للدكتور خالد فهمى/ 255، وغيرهم كثيرون.

لطبيعة العلوم التي تقوم بنيتها في الأساس على وضع الأطر التعينية التي تحدد، وتضع الاشتراطات والقيود للمفاهيم والتصورات المعرفية، وهو أمر مستقر في اللسانيات التاريخية⁽¹⁾.

والتضييق الدلالي (أو التخصيص) كما يعرفه الدكتور رمزي منير البعلبكي، هو: "تضييق دلالة الكلمة، وحصرها في إطار دلالي أضيق من إطارها السابق"⁽²⁾.

وهو ما يؤكد الدكتور رمضان عبد التواب، عندما يقرر أنه: خروج الكلمة من معنى عام إلى معنى خاص⁽³⁾، فيما نقله عن ستيفان أولمان في كتابه دور الكلمة في اللغة⁽⁴⁾.

وإذا كان اتجاه التخصيص مصطلحية علم أصول الفقه، ومصطلحية علم الفقه على ما قرره الدراسات⁽⁵⁾ - فإنه حكم صالح الإطلاق على عموم المصطلحات في مصطلحيات العلوم المختلفة، وهو ما يقرره الدكتور/ حلمي خليل قائلاً: "أما تخصيص الدلالة فهو: إطلاق الكلمة ذات الدلالة العامة على معنى خاص، كما حدث فيما أسماه القدماء باسم (الألفاظ الإسلامية) [وهي هنا مجموع المصطلحات التي أنتجتها بيئة الإسلام المعرفية كما مر بنا]، التي خصوها بدراسة دلالية مستقلة، حيث بينوا أثر الإسلام في تغيير دلالات بعض الألفاظ من الدلالة العامة إلى الدلالة الخاصة"⁽⁶⁾.

وقد ظهر وعى بأثر هذا الطريق في معاجم المصطلحيات العربية، وعبر عنه أصحابها بتعابير واضحة متنوعة دالة على ما نذهب إليه.

ومن أمثلة ما ظهر من المصطلحات بطريق التضييق (التخصيص) في مفاتيح العلوم (ص 11) مصطلح الاعتكاف الذي يعرفه بقوله: "الاعتكاف هو: لزوم المسجد والقعود عن المكاسب". وتأمل هذا التعريف في ضوء ما هو مذكور في المعجم العام دال على ما نقول؛ إذ الاعتكاف في اللغة العامة: مطلق اللزوم والإقامة على الشيء⁽⁷⁾ وهو ما يدل على التضييق الذي حدث بقيد الإضافة إلى المسجد، واشتراط القعود عن الكسب⁽⁸⁾.

(1) انظر:

Winfred Lehman, Historical linguistics : an introduction , p ullmam, The principles of semantics , p 249 and 193.

(2) معجم المصطلحيات / 323 تحت المدخل (Narrowing)، وهناك إحالات على مصطلحات أخرى مترادفة.

(3) التطور اللغوي (مظاهره وعلله وقوانينه) / 194.

(4) دور الكلمة في اللغة / 165.

(5) انظر: تراث المعاجم الفقهية في العربية / 250، والمعاجم الأصولية في العربية / 258.

(6) الكلمة: دراسة لغوية معجمية / 117.

(7) انظر: مقاييس اللغة (عكف) / 108/4، ولسان العرب (عكف) / 155/9.

(8) ومثل ذلك صالح في تفسير ظهور الظرف (م نحوي) من مطلق الوعاء، انظر: مفاتيح العلوم 8/52، والصرع (م طبي)

من مطلق السقوط، انظر: 5/160.

ويقول ابن هبة الله الطيب في الحدود الطبية وغيرها (ل10/ب): "حد الكلمة = صوت دال...". وهذا التقييد بالطبيعة الصوتية/ النطقية خاص بعلم اللغة فقط، ومقارنة ذلك بما في المعجم العام من عموم معنى الكلمة في الصوت وغيره - قائدة إلى إدراك ما لحقها من تخصيص أو تضيق في مصطلحية علم اللغة عند العرب⁽¹⁾.

ويقول الجرجاني في تعليقه على معنى المدخل (الأذان 67/30): "الأذان في اللغة: مطلق الإعلام. وفي الشرع: الإعلام بوقت الصلاة بألفاظ معلومة مأثورة".

وفحص هذا التعليق ينتج farkاً مهماً بين ما عبر عنه الجرجاني بمطلق الإعلام، وهو المعنى العام للفظ الأذان، وبين المعنى الخاص الذي عبر عنه بالإعلام بوقت الصلاة بألفاظ معلومة مأثورة، وقد تقدم بين يدي هذا التعريف بيان بمستوى الاستعمال الذي ظهر في عبارة (وفي الشرع)؛ أي أن التضيق ظهر ودل عليه أمران، هما:

أ- القيود التي تقيد بها لفظ الإعلام في التعريف، مما نراه في توارده شبه الجمل عليه (بوقت الصلاة/ بألفاظ معلومة مأثورة).

ب- القيد المتمثل في بيان المجال الدلالي المضيق لمعنى اللفظ، والذي تجلى في العبارة الدالة على مستوى الاستعمال (في الشرع).

وهذه القيود هي الدلائل المتواترة في معاجم المصطلحيات جميعاً، للكشف عن مظهر التضيق أو التخصص الذي أصاب الألفاظ التي تحولت إلى مصطلحات⁽²⁾.

ومن أمثلة ما جاء من مصطلحات بطريق التضيق مصطلح الكلام في النحو، يقول في مقاليد العلوم (ص80/454): "الكلام هو: المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وقيل: هو ما تضمن كلمتين بالإسناد". ففي هذا التعريف ما يفيد التضيق الذي صنع هذا المفهوم؛ إذ الكلام في اللغة العامة لا يقتضى تلك القيود الموجودة في التعريف؛ لأنه فيها مطلق الحديث، وقد أضيف إلى هذه القيود المجال الدلالي، الذي تعين بانضواء هذا المصطلح تحت عنوان جامع

(1) انظر مثلاً آخر في الحدود الطبية وغيرها: (ل30/ب) (الانتفاخ) (م طبي) تخصيص من مطلق الامتلاء.

(2) يظهر هذا التضيق في المصطلحات التالية في التعريفات للجرجاني، في أمثلة كثيرة جداً، من مثل: ص308/71 (التابع > م نحوى)، وص372/82 (التصحیح = مطلق إزالة السقم > م حسابی = إزالة الكسور الواقعة بين السهام والرءوس)، وص446/96 (التوحيد = مطلق الشيء الواحد > م ععدى/ صوفى)، و533/111 (الحجب = المنع > م فرضى في المواريث = منع خاص)، و534/111 (الحجر = المنع > م فقهي = منع خاص بالتصرف)، و920/183 (الطلاق = إزالة القيد > م فقهي = إزالة قيد مخصوص)، و1147/228 (القطع = مطلق الحذف > م عروضى حذف مخصوص) (ساكن الوند المجموع مع إسكان متحرك قبله، 5 // > 5)، وغير ذلك كثير.

لمصطلحية علم النحو، هو الباب السابع من هذا المعجم (في النحو)؛ إذ هو مرتب موضوعياً،
وبهذين الأمرين تخصص معنى الكلام في مصطلحية النحو بما ورد⁽¹⁾.

ومن أمثله في التوقيف على مهمات التعاريف للمناوى (ص 37) قوله في تعريف (الاجتهاد):
"الاجتهاد لغة: أخذ النفس ببذل الطاقة وتحمل المشقة.

وعرفاً: استفراغ الفقيه وسعه لتحصيل ظن بحكم شرعى". ففى هذا التعليق على معنى
المدخل لغة واصطلاحاً ما يعكس عموم المعنى فى اللغة العامة، الذى هو بذل الجهد مطلقاً، ثم
تضييقه فى اللغة المختصة الاصطلاحية، بقصره على بذل جهد الفقيه فى تحصيل حكم شرعى
مظنون، وفى التعريف العرفى/ أو الاصطلاحى قيود دالة على هذا التضييق، متمثلة فى القيود
اللغوية فيه، وفى تعيين المجال الدلالى ببيان مستوى الاستعمال، الذى جعل القيد (عرفاً) فى
مفتتح التعريف علامة عليه⁽²⁾.

ومما يظهر فيه التضييق أو التخصيص مصطلح الاستعارة فى البلاغة؛ حيث إن المعنى اللغوى
العام مطلق، وفى البلاغة ضيق بما بين المشبه به والمشبه كما فى الكليات للكفوى⁽³⁾.

وفى جامع العلوم أو دستور العلماء يقول الأحمدي نكرى فى التعليق على معنى التيمم
(298/1): "التيمم فى اللغة: القصد. وفى الشرع: قصد الصعيد الطاهر، واستعماله بصفة
مخصوصة لإزالة الحدث". ففى هذا التعليق يظهر فارق ما بين العموم فى اللغة العامة، حيث ورد
شرح معنى اللفظ، من غير قيد بعبارة (القصد) المطلق، والخصوص فى اللغة الاصطلاحية
الخاصة بعلم الفقه، حيث ورد فى التعريف قيود مضيقة من المعنى اللغوى العام، وهى المتمثلة

(1) انظر أمثلة أخرى للتضييق والتخصيص المفسر لظهور عدد من المصطلحات فى مقابلد العلوم، ص 459/81 (العامل >
م نحوى)، و 481/83 (التمييز > م نحوى)، و 550/90 (الصحيح > م صرفى)، و 1155/148 (الصحيح > م
هندسى)، و 1303/166 (الخرق > م موسيقى = مد الوتر)، وغير ذلك كثير.

(2) انظر أمثلة أخرى للمصطلحات التى ظهرت بطريق التضييق فى التوقيف على مهمات التعاريف: 38 (الأجوف > م
صرفى)، و 40 (الإحرام > م فقهى)، و 45 (الإدغام > م صوتى)، و 70 (الإضافة > م نحوى من مطلق الضم)، و 113
(البتر = مطلق القطع > لكنه استعمل فى قطع الذنب، وهذه عبارته: والاستدراك فيها دال على التخصيص)، و 255
(الجناية = مطلق الفعل المحظور > م فقهى = تخصيص فى الجرح والقتل والقطع)، وفيه = = التعبير: (وغلبت فى
أسنة الفقهاء على الجرح والقتل، وهو معنى التضييق والتخصيص، و 334 (الدخول = مطلق > م فقهى تخصص
بالنكاح)، وفيه: (وغلب استعماله فى الوطء الحلال)، و 384 (الزبور = مطلق الكتاب غليظ الكتابة > تخصص بكتاب
داود)، و 721 (الوحى = مطلق إلقاء المعنى فى النفس فى خفاء > م عقدى تخصص بالنبي)، وغير ذلك كثير.

(3) انظر: الكليات، ص 100، ومثل ذلك فى ص 245 (البحث = مطلق > م تأليف)، و 354 (الجماع = مطلق الاجتماع
والموافقة > م فقهى تخصص)، وعبارته: (لكنه لما كثر استعماله فى الاجتماع الخاص عند الإضافة إلى النساء صار صريحاً
لا يفهم غيره)، و 399 (الحيض = مطلق السيلان > م فقهى خاص)، و 433 (الخلع = مطلق القلع واختص بإزالة
الزوجية > م فقهى)، وغير ذلك.

في الإضافة والنعته والعطف، في: (الصعيد الطاهر واستعماله...)، فضلاً عن القيد الأول المتمثل في بيان مستوى الاستعمال، الذي تعين بعبارة (وفي الشرع) وبهذين الطريقتين تم التضييق والتخصيص، وبها جميعاً تم إيجاد المصطلح⁽¹⁾.

وفي كشف اصطلاحات الفنون يقول التهانوي (1/234): "الإعلام لغة هو الإخبار. وعند المحدثين: هو أن يعلم الشيخ الطالب أن هذا الكتاب روايته أو سماعه مقتصر عليه". ففي هذا التعليق بيان للمعنى العام، وهو مطلق الإخبار، ثم المعنى المضيق، وهو إخبار مخصوص بين طرفين مخصوصين، وعلى هيئة مخصوصة، عينها التعريف بما جاء فيه من قيود جاءت بعد (أن يعلم)، وعينها لتحديد للمجال الدلالي بعبارة (وعند المحدثين)، وبها ظهر الإعلام مصطلحاً حديثاً، عن طريق التخصيص أو التضييق للمعنى العام لهذا اللفظ⁽²⁾.

وبهذا يتضح لنا أن التضييق أو التخصيص الدلالي كان واحداً من الطرق التي سلكتها العلوم المختلفة في الحضارة العربية الإسلامية؛ لخلق جهاز مصطلحي، معبر عن مقصوداتها ومفاهيمها ومعارفها، وهو طريق سلكته العلوم جميعاً؛ شرعية وعربية وحكومية، وهو ما حاولنا أن نمثل عليه هنا في المتن أو في غيره.

وإذا كان من المنطقي أن يحدث هذا التضييق لما يرتحل من الألفاظ اللغوية إلى مجال اللغة الاصطلاحية؛ خضوعاً لطبيعة العلوم التي تصنع الاشتراطات اللازمة لضبط المفاهيم - فإن المدهش أن يحدث التضييق في كثير من الأحيان بسبب من خصوصية العقيدة الإسلامية.

يقول الكفوي في الكليات / 25: "وكل من كان سبباً لإيجاد شيء أو إصلاحه أو ظهوره فهو أب له". وأرباب الشرائع المقدمة كانوا يطلقون الأب على الله تعالى؛ باعتبار أنه السبب الأول، حتى قالوا: "إن الأب هو الرب الأصغر، والله هو الرب الأكبر". ثم ظنت الجهلة منهم أن المراد به معنى الولادة فاعتقدوا ذلك تقليداً؛ ولذا كفر قائله، ومنع مطلقاً؛ حسماً لمادة الفساد. وهذا المنع المطلق أنتج تضييقاً يحيط بمفهوم الأب في الله، والسبب المذكور في عبارة نفيسة هي منع المادة القائدة إلى الكفر الذي هو أصل كل فساد.

(1) انظر أمثلة أخرى للتضييق في جامع العلوم / 369 (الحشو = مطلق ما يملأ به، ومصطلح بلاغي تخصص)، و469 (السالم > م صرفي)، و723 (القياس = مطلق التقدير > م منطقي تخصص)، وغير ذلك.

(2) انظر أمثلة أخرى للتضييق في كشف اصطلاحات الفنون 1/234 (الإعانة > م بلاغي)، و1/256 (الإلغاء > م نحوي)، و1/720 (الحوالة > م فقهي)، و1/778 (الدابة = مطلق ما يدب على الأرض من الحيوان > ثم خصت بما يركب وتحمل عليه الأحمال)، و2/187 (العطف > م نحوي)، و2/1263 (الفتق = مطلق تفرق اتصال الأجزاء > م طبي تخصص بنزول الأمعاء خصوصاً)، وغير ذلك كثير جداً.

ويقول الكفوى كذلك / 109 في التعليق على مدخل الاستواء: "واختلف في معنى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [سورة طه 5/20]، فقيل: بمعنى استقر، وهو يشعر بالتجسيم. وقيل بمعنى استولى، ولا يخفى أن ذلك يعد قهراً وغلبة. وقيل بمعنى: صعد، والله منزّه عن ذلك أيضاً". فهذه التعليقات على هذه الشروح يقف وراءه أصل اعتقادي جامع عند المسلمين هو التنزيه له سبحانه، وهو الأمر الذي يدعم فكرة الأثر الجبار لهذه العقيدة في البناء المعرفي للأمة العربية.

[1/3] [2/ب) التوسيع الدلالي (التعميم) في معاجم المصطلحيات في العربية :

يحدد دارسوا التطور اللغوي مظهرًا آخر أو مسارًا آخر تسير فيه كثير من ألفاظ اللغة في رحلة انتقالها للغة الاصطلاح، ألا وهو مظهر التعميم أو مسار توسيع المعنى⁽¹⁾. صحيح أنه - مقارنة بمظهر التضييق - أقل إسهامًا في عملية خلق الأجهزة الاصطلاحية للعلوم المختلفة، لكنه على أية حال طريق مسلوكة مأنوسة في هذا الميدان. ويعرف الدكتور رمزي منير البعلبكي مصطلح التعميم أو التوسيع الدلالي فيقول (ص184): "(Extension) هو: توسيع دلالة الكلمة بحيث يمكن استخدامها في سياقات جديدة".

وهذا الذي عرف به الدكتور/ البعلبكي المصطلح ظاهر تمامًا في تعريف هارتمان للمدخل نفسه، عندما يقرر أن (extension) هو: "توسيع في المجال الدلالي لكلمة أو عبارة؛ لتغطي مفاهيم أكثر"⁽²⁾.

وقد أسهم هذا العامل إسهامًا جيدًا في تفسير ما حدث لعدد من الألفاظ اللغوية، التي صارت مصطلحات في العلوم المختلفة في الثقافة العربية.

وقد امتلأت معاجم المصطلحيات في العربية بنماذج كثيرة، ظهرت عن طريق مسار التوسيع أو التعميم الدلالي، وفيما يلي أمثلة لذلك:

يعلق الخوارزمي على معنى مصطلح السجل في مفاتيح العلوم/ 57 بقوله: "أما السجل فكتاب يكتب للرسول أو المخبر أو الرجال، أو غيرهم بإطلاق نفقته حيث بلغ، فيقيمها له كل

(1) التطور اللغوي (مظاهره وعلله وقوانينه) / 197.

(2) Dictionary of lexicography , p 54 ونص كلامه :

"A widening in the semantic scope of a word or phrase to cover more concept "

وانظر: علم الدلالة للدكتور مختار عمر/ 223، وفقه اللغة للدكتور على عبد الواحد وافي/ 320، ودور الكلمة في اللغة/

180، والكلمة دراسة لغوية معجمية/ 117.

عام يحتاج به/ والسجل أيضاً المحضر يعقد القاضي بفصل القضاء؛ يقال سجل الحاكم لفلان بكذا تسجيلاً". ففي هذا التعليق إشارة إلى معنيين، هما:

أ- الكتاب الموجه لأحد عمال الدواوين لغرض مهني هو تقييمه، وهو المعنى اللغوي، وإن تخصص هنا؛ بسبب ارتباطه بمجال دلالي معين، هو مصطلحات مجال الدواوين الإدارية في الدولة العربية الإسلامية.

ب- مجلس القضاء وهذا هو المعنى الجديد الذي طرأ على معنى السجل، بحيث صار مصطلح (السجل) في استعمال الدواوين أوسع معنى عما هو عليه في المعجم العام⁽¹⁾، والعلاقة بين المعنى العام والمعنى الاصطلاحي تسمح بهذا التوسيع.

ويقول الجرجاني (985/197) في التعليق على معنى مصطلح العقل عند الأصوليين والكلاميين: "العقل .. ما يعقل به حقائق الأشياء".

وهذا المعنى جاء بطريق التوسيع الدلالي؛ بدليل قوله فيما بعد: "وهو مأخوذ من: عقال البعير". ولا شك أن العقال الذي للبعير حسي مادي، فإطلاقه على العمليات العقلية لإدراك حقائق الأشياء، وهو بهذا يشمل الموانع الحسية/ والمعنوية معاً.

ويقول كذلك في التعليق على معنى مصطلح النظم (1554/310): "النظم في اللغة: جمع اللؤلؤ في السلك. وفي الاصطلاح: تأليف الكلمات والجمل، مرتبة المعاني، متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل". ففي هذا التعريف انتقال من المعنى الحسي الذي هو جمع اللؤلؤ، إلى معنى متسع أضاف جمع الكلمات في التأليف؛ تشبيهاً بما هو عليه في نظام السلك، أو العقد على نسق جميل، فالانتقال من السلك إلى التأليف توسيع، خلق المفهوم البلاغي، وهو توسيع ترشح له الدلالة اللغوية العامة.

ومما يمكن أن يكون ناشئاً من المفاهيم بسبب من التوسيع الدلالي، يقول مقاليد العلوم (239/60): "التعجيز: أن يعجز المكاتب نفسه، أو يعجزه سيده فينقض المكاتب". ففي هذا التعليق على معنى هذا المصطلح يشير إلى ما نحن بصدده، فبناء التعجيز يقتضي التعدى؛ بحكم الصيغة الصرفية وإطلاق معناه على اللازم يمثل توسيعاً في مفهومه، فهو بمعنى:

* العجز الذاتي، وهو لا يسمى في اللغة العامة تعجيزاً.

* العجز الغيري، وهو ما يسمى في اللغة تعجيزاً، فجاء الاصطلاح الفقهي؛ ليعبر بالتعجيز عنها معاً بطريق التوسيع والتعميم.

(1) انظر: لسان العرب (سجل) 327/11.

ومن الملاحظ ازدياد المصطلحات مع معاجم المصطلحيات المتأخرة القريبة من عصرنا؛ بسبب من اتساع كثافة مداخلها، أو بسبب بنائها على غير الإيجاز، وهو ما يتبدى لنا بداية من المناوى⁽¹⁾.

ويعرف المناوى في التوقيف/ 104 أهل الرجل، فيقول: "من يجمعه وإياهم نسب أو دين، أو غير ذلك من صناعة وبيت وبلد وصنعة". ففي هذا التعريف ما يدل على عموم يستوعبه مفهوم أهل الرجل، ويتضح التوسيع مما يذكره المناوى من أصل الكلمة، إذ يقول: "وأهل الرجل في الأصل: من جمعه وإياهم مسكن واحد، ثم تجوز به"، أى أن المعنى كان خاصاً ضيقاً فيمن ذكر، ثم حدث له توسع دل عليه بقوله (ثم تجوز به).

ويقول الكفوى في التعليق على مدخل الإعجاز/ 149: "والمعجز فى وضع اللغة مأخوذ من العجز، وفى الحقيقة لا يطلق على غير الله أنه معجز؛ أى خالق العجز، وتسمية غيره معجز - كفلق البحر وإحياء الميت - فإنما هو بطريق التجوز والتوسع". ففي هذا الكلام يتضح أنه لما كان المعجز لا يطلق إلا على الله سبحانه كان إطلاقه على غيره فى تصور الكفوى تجوزاً وتوسعاً. وواضح الأثر العقدى فى الحكم على هذا الإطلاق وغيره توسعاً وتجاوزاً؛ ذلك أن الله سبحانه هو الخالق حقيقة.

وفى جامع العلوم للأحمد نكرى/ 462: "الزعم: هو القول بلا دليل والمشهر: إن الزعم هو الاعتقاد والباطل؛ أى غير المطابق للواقع، سواء اعتقدها القائل أو لا". ففي هذا التعليق على

(1) انظر أمثلة أخرى للتعميم فى التوقيف للمناوى/ 113 (البتر = قطع الذنب > قطع الذكر/ الكلام غير المبدوء فيه باليسملة بطريق التشبيه)، و185 (التعذيب = الضرب بعذبة السوط، أى طرفها > مطلق الضرب > ثم استعير لمطلق الأمور الشاقة)، و209 (التنزه = التباعد عن الشيء > مع كل خضرة وحثه بعيدة أو قريبة)، وتعبيره (ثم كثر حتى استعملت فى النزهة فى الخضرة والجنان)، و216 (التوقيع = الأثر فى ظهر البعير > أثر الكاتب فى الكتاب)، و285 (الحفظ = ضبط الصور المدركة > ثم استعمل فى كل تفقد ورعاية)، و290 (الحقيقية = ما يحمل من القماش > ثم توسعوا فى اللفظ، حتى قالوا: احتقب فلان الإنم إذا ارتكبه)، و298 (الجنب = ميل الرجل إلى داخل > ميل مجرد)، و323 (الخلع = خلع الملابس > مفارقة الزوج)، و405 (السعى = المشى السريع > الجدى فى الأمر خيراً وشرّاً)، و443 (الشيخ = طاعن السن > كثير التجارب تشبيهاً)، و448 (الصحة = حالة طبيعية > ثم استعيرت الصحة للمعاني)، و508 (العذاب = الإيلام > ثم استعير للامور الشاقة)، و562 (الفقرة = الحلى المصاغ على هيئة معينة > أجل بيت > ثم استعير فى كل جملة مختارة)، و710 (النكاح = أصل النكاح العقد > ثم استعير للنكاح). وانظر الكليات الكفوى/ 245 (بحث = طلب الشيء تحت التراب > طلبه مطلقاً)، و391 (الحد = المانع والحاجز > نهاية المعنى والوصف المحيط "معنوى"). وفى جامع العلوم/ 406 (الخطاب = توجيه الكلام للإفهام > ما يقع التخاطب من الكلام لفظياً أو نفسياً)، و442 (الذوق = قوة فى العصب المفروش على اللسان > نور عرفانى).

معنى الزعم ابتداءً تعريفه بأنه القول بلا دليل، ثم توسع وحدث له تعميم، فصار الزعم اعتقادًا باطلاً غير مطابق للواقع.

وفيه أيضًا في التعليق على مصطلح (الزنديق / 467): "إن الأصل فيها هو المنسوب إلى (زند)، وهو اسم كتاب أظهره (مزدك) من المجوس، ثم توسع ليدل على مطلق الملحد والدهرى، وإن اعترف بنبوّة النبي ﷺ مع إبطانه عقائد الكفر⁽¹⁾.

ومما يمكن أن يندرج تحت التوسيع أو التعميم الدلالي ما جاء تحت مصطلح الإرهاص في كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى (141/1)، حيث يقول: "الإرهاص شرعًا: قسم من الخوارق، وهو الخارق الذى يظهر من النبى قبل البعثة؛ سمي به لأن الإرهاص فى اللغة: بناء البيت، فكأن بناء البيت إثبات النبوة". ففى هذا التعليق يمكن حمل التطور الدلالي، الذى أصاب هذه الكلمة على محمل التعميم والتوسيع؛ أى أن المعنى تطور من بناء البيت وإثباته وهو معنى مادى حسى، إلى إثبات النبوة وتأسيسها وهو معنى مجازى.

ومما يمكن أن يندرج تحت التعميم والتوسيع الدلالي قول التهانوى فى التعليق على معنى: (الإسهاب 200/1): "الإسهاب بالهاء عند أهل المعانى هو التطويل لفائدة أو لافائدة". ففى هذا الشرح تصريح بأن الإسهاب هو إطالة الكلام فى كل اتجاه لفائدة أو لغير فائدة، وتأمل المعنى الوارد فى المعجمية العامة يوحى بأن الإسهاب فى اللغة هو إطالة الكلام المفيد من الأمر⁽²⁾، وبهذا يكون ما حدث لهذا المصطلح فى البلاغة العربية من نوع التوسيع الدلالي⁽³⁾.

سبق أن أشرنا فى مفتتح هذا المبحث إلى قلة المصطلحات الناشئة عن طريق التوسيع أو التعميم، وهو أمر منطقى مفهوم، فى ضوء أن العلم يسعى إلى ضبط دلالات الكلمات التى ينتقل بها إلى اللغة المختصة، وهو ما يعاكس طريق التوسيع.

وقد نتج التوسيع فى دلالات الكلمات التى تحولت إلى مصطلحات؛ بسبب من التشبيه، أو بسبب من احتمال المعنى اللغوى للفظ، وقابليته للتعميم فى رحلة انتقاله إلى المعنى الاصطلاحى، أو بسبب من التطور الناشئ عن طريق الانتقال بالمعنى من الحسى والمادى إلى المجازى وغير الحسى.

(1) انظر أيضًا جامع العلوم (منافق) / 900.

(2) انظر لسان العرب (سهب) / 475/1.

(3) انظر أيضًا: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى 1062/2 (الصحة > ضد المرض / الثبوت > مطابقة الشئ للواقع).

[1/3] (2/ج) الانتقال الدلالي لغير التضييق والتوسيع فى معاجم المصطلحيات فى

العربية :

يقول فندريس: "عندما يتعادل المعنيان، أو إذا كانا لا يختلفان من جهة العموم والخصوص، كما فى حالة انتقال الكلمة من المحل إلى الحال، أو من السبب أو من العلاقة الدالة إلى الشئ المدلول عليه"⁽¹⁾.

وهو ما يلمسه هارتمان أيضًا فى تعريفه للمدخل (figurative meaning) باعتباره طريقًا له أثره فى صناعة المصطلحات، وهو - فى تمثيل على المعنى الانتقالى أو المجازى - يشير إلى ما يحدثه الانتقال الدلالي لغير التضييق والتوسيع.

ومعنى ذلك أن الانتقال الدلالي هنا هو تغير دلالة الكلمات وصيرورتها مصطلحات، باستثمار طرق الاستعارة والتشبيه أو المجاز المرسل بعلاقاته المتنوعة من كلية وجزئية، وحالية ومحلية وسببية، ومن هنا فإنه بالإمكان أن تقرر مع الدكتور حلمى خليل أن: "نقل الدلالة أو تحويلها يجرى عادة بين الكلمات التى بينها وبين معناها المعجمى علاقة دلالية معينة، ويشمل هذا التغيير الدلالي نوعين كما يلى:

1- انتقال مجال الدلالة لعلاقة المشابهة بين المدلولين بسبب الاستعارة.

2- انتقال مجال الدلالة لعلاقة غير المشابهة بين المدلولين، وهو المجاز المرسل، ومضافاً إليها علاقة المجاورة"⁽²⁾.

ومن الالتفاتات الموفقة ما أشار إليه الدكتور إبراهيم أنيس من شأن كون رقى الحياة العلمية من أثر فى تغير مجال الاستعمال، أو الانتقال فى دلالات الكلمات فى رحلة تحولها إلى المصطلحات، يقول: "يجمع الباحثون فى نشأة الدلالة على أنها بدأت بالمحسوسات، ثم تطورت إلى الدلالات المجردة، بتطور العقل الإنسانى ورقيه، فكلمًا ارتقى التفكير العقلى جنح إلى استخراج الدلالات المجردة وتوليدها والاعتماد عليها"⁽³⁾.

وهو ما يعنى ما نقرره هنا من شأن الأثر الذى أحدثه الإسلام فى الارتقاء بالعلم، بحيث لا يمكن تصور ارتقاء الحياة العقلية العربية من دون عزو ذلك إلى هذا الدين، وهو ما تقرر فى

(1) اللغة لفندريس/ 256، وانظر: التطور اللغوى (مظاهره وعلله وقوانينه)/ 194، ويرجى مراجعة المداخل التالية:

Dictionary of lexicography p 57. Transfer of sense, Figurative meaning فى معجم هارتمان.

(2) الكلمة دراسة لغوية معجمية/ 161.

(3) دلالة الألفاظ/ 167.

مفتتح هذا الفصل من أن النقل المتعمد الذي تتطلبه مستحدثات الحياة من منشآت ومخترعات واضح تمامًا هنا.

وقد أطلنا في بيان معنى الانتقال الدلالي لغير التضييق والتعميم هنا؛ لأمر جدير بالتأمل، وهو أنه كان طريقاً مهماً جداً على المستوى الكمي في صناعة مصطلحات العلوم المختلفة، بشكل يفوق غيره من طرق التطور الدلالي، التي حكمت مجموعة الألفاظ التي تحولت إلى مصطلحات في العلوم المختلفة في الثقافة العربية الإسلامية، وهو ما تنبه إليه أصحاب معاجم المصطلحيات⁽¹⁾.

ومن أمثلة ظهور مصطلحات بسبب من الانتقال الدلالي لغير التضييق والتعميم مصطلح (العقر)، يقول الخوارزمي في مفاتيح العلوم (ص 17) في مصطلحات النكاح والطلاق في علم الفقه: "والعقر: ما تعطاه البكر إذا وطئت وطأً بشبهة؛ لأنها إذا قرعت فكأنها تعقر". ففى هذا التعليق على معنى هذا المدخل ما يشير إلى كيفية تحول العقر الذى هو من أصل دال على الحز والذبح - كما فى اللسان العربى⁽²⁾ - إلى أن يكون مهر المثل؛ بسبب من المشابهة أو الاستعارة.

(1) انظر جامع العلوم / 910، الذى يقول واصفاً ما يحدث من كثرة استعمال بعض الألفاظ فى معان معينة: "وإن كان أهل العرف الخاص (هم الناقل) فمنقول عرفى خاص، ويقال له المنقول الاصطلاحى، كمصطلحات النحاة، وغيرهم". وانظر أيضاً كشاف اصطلاحات الفنون (المنقول) 1662/2.

(2) لسان العرب (عقر) 495/4، وانظر: مفاتيح العلوم / 235 (البيضة = الكرة (من آلات المنجمين لمعرفة هيئة الفلك > نقل للتشابه). وفى التعريفات للجرجاني 1579/318 (النون = الدواة > العلم؛ لأنها سبب ظهوره).

وفى مقاليد العلوم، ص 44/51 (المتن = الصلب > ما يتقوم به معنى الحديث، تشبيهه)، و 142/1097 (الكبد > نجم فى السماء لا يرى "فلك")، و 184/1481 (البواب > معنى متصل بالمعدة، ينضم عند نزول الطعام بها، ثم يفتح بعد الانهضام). وفى التوقيف / 137 (بعل = الرجل الفحل > فحل النخل للتشابه)، و 249 (جلف = جلد الشاة > العربى الجافى؛ كأنه عربى بجلده لم يتحضر)، و 255 (الجنابة = إنزال المنى / التقاء الختانين؛ سميت لأنها سبب لتجنب الصلاة)، و 281 (الحش = البستان > الكنيف؛ لأنهم كانوا يقضون حوائجهم فى البساتين، فلما اتخذوا الكنف جعلوها خلفاً عنها فأطلقوا الاسم عليها)، و 290 (الحقيبة = العجيزة > ما يحمل من القماش على الفرس خلف الراكب؛ للمجاورة)، و 360 (الرحم = ما يشتمل على الولد > القرابة، سبب)، و 533 (الغارب = ما بين العنق والسنام > كناية عن الطلاق)، و 534 (الغائظ = المظمن من الأرض > الخارج المستقذر من الإنسان، للمجاورة)، و 540 (الغلام = الصغير > مطلق الرجل باعتباره ما كان عليه)، و 524 (الشريعة = مورد الإبل إلى الماء الجارى > استعير لكل طريقة موضوعة بوضع إلهى ثابت).

وفى جامع العلوم للأحمد نكرى / 505 (الشرط = إلزام الشيء > نقل إلى تعليق حصول جملة بحصول مضمون جملة أخرى).

وفى كشاف اصطلاحات الفنون 1/211 (الإصبع > نصف سدس المقياس)، و 1/215 (الأصم > المضاعف عند الصرفين)، و 2/1119 (ضفدع اللسان > غدة صلبة تقرض تحت اللسان شبيهة بالضفدع)، و 2/1169 (العدسى > سطح يحيط قوسان مختلفا التحذب".

ومما يمكن تفسير ظهوره بطريق النقل للمشابهة لفظ الحشو، يقول الجرجاني في التعريفات (ص 583/118: "الحشو، هو في اللغة: ما تملأ به الوسادة. وفي الاصطلاح: عبارة عن الزائد الذى لا طائل تحته. وفي العروض: هو الأجزاء المذكورة بين الصدر والعروض وبين الابتداء والضرب من البيت، مثلاً: إذا كان البيت مركباً من مفاعيلين ثمانى مرات، فمفاعيلين الأول: صدر، والثانى والثالث: حشو، والرابع: عروض، والخامس: ابتداء، والسادس والسابع: حشو، والثامن: ضرب". ففي هذا التعريف انتقل المعنى من الشيء تملأ به الوسائد (وهو معنى حسى) إلى المعنى المتعلق بالزيادة في الكلام، مما يمكن الاستغناء عنه، وهو معنى خاص بالبلاغة العربية، والأمر نفسه صادق على ما سمي في مصطلحية العروض باسم الحشو، وواضح أن الانتقال هنا راجع إلى المشابهة بين المعنى اللغوى العام، وما هو قائم في المعنى الاصطلاحى.

ومما يمكن أن يعد ظهوره بسبب من انتقال الدلالة بغير التضييق والتوسيع لفظ الشعر، يقول صانع معجم مقاليد العلوم (971/128): "الشعر: قياس مؤلف من المخيلات". ففي هذا التعريف لهذا المصطلح المنطقي ما يدل على الانتقال بمعنى اللفظ من المعنى الشائع المتفشى، المرتبط بالتخييل إلى الدلالة الاصطلاحية الخاصة بعلم المنطق؛ لأن هذا النوع من القياس يتكون من قضايا تخيلية؛ فهذه المشابهة سر نقل اللفظ للدلالة على المعنى الاصطلاحى.

ومما تطور معناه من الألفاظ بسبب المجاورة لفظ (الثغر)، يقول المناوى في التوقيف (ص 220): "الثغر = المبسم، ثم أطلق على الثنايا". ففي هذا التعليق القصير اتضح سر إطلاق الثغر على الأسنان، وهو مجاورتها للمبسم أو الفم.

ومما تطور أيضاً بطريق المجاز المرسل لفظ المجلة؛ إذ كان معناه غطاء المصحف ثم نقل فسمى به المصحف كله؛ تسمية لكل باسم الجزء، يقول المناوى (ص 250): "المجلة: ما يغطى به المصحف، ثم سمي المصحف مجلة".

ومن الألفاظ التى تطورت بالنقل (الرقبة) يقول المناوى (ص 370): "الرقبة: اسم للعضو المخصوص، ثم عبر بها عن الجملة". ففي هذا التعليق تطور المعنى من كونه دالاً على العضو المخصوص، ليعبر عن معنى الإنسان، وهو من إطلاق الجزء على الكل.

ومن الأمثلة الظاهرة على تطور الدلالة بغير التضييق والتوسيع لفظ (القانون) يقول الكفوى (ص 734): "القانون: هو كلمة سريانية بمعنى المسطرة، ثم نقل إلى القضية الكلية، من حيث يستخرج بها أحكام جزئيات المحكوم عليه فيها". ففي هذا التعليق على معنى القانون يظهر انتقال المعنى من المسطرة إلى معنى آخر يتعلق بالقضية الكلية، وواضح أن السر وراء هذا التطور الدلالى هو السببية؛ ذلك أن المسطرة آلة تعين على استخراج الحكم حسيّاً.

ومما نقل إلى الاصطلاح بأثر التشبيه لفظ (الإحصان) يقول الأحمَد نكرى فى جامع العلوم/ 36: "الإحصان فى اللغة: المنع والدخول فى الحصن. وفى الشرع: أن يكون الإنسان رجلاً أو امرأة عاقلاً بالغاً حراً مسلماً، حصل له الوطء بإنسان بالغ حر مسلم بنكاح صحيح، وهذا إحصان الرجم، فكأن الإنسان يصير داخلاً فى الحصن عند وجود الصفات الخمس المذكورة". فى هذا التعليق بيان كيف انتقل اللفظ من اللغة العامة إلى الاصطلاح بنقل التشبيه.

ومن أمثلة تطور الدلالة بطريق النقل ما أورده الأحمَد نكرى فى تعليقه على مصطلح (الجنائىة)، يقول (ص 335): "الجنائىة... أخذ الثمر من الشجر، فنقلت إلى إحداث الشر، ثم إلى الشر، ثم فعل محرم". فى هذا التعليق بيان لكيفية تطور دلالة لفظ الجنائىة من المعنى الحسى المتعلق بإسقاط الثمر، إلى المعنى الخاص فى لغة الفقه بطريق المشابهة؛ إذ فى المعنى الاصطلاحى إسقاط الأعضاء والأنفس.

ومما يمكن تفسير ظهوره مصطلحاً بطريق النقل للمشابهة لفظ السجع، يقول الأحمَد نكرى (ص 472): "السجع: توافق الفاصلتين من الشر على حرف واحد فى الآخر، وقد يطلق على نفس الكلمة الأخيرة من الفقرة؛ باعتبار كونها موافقة للكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى. وفى اللغة هدير الحمام ونحوها". فى هذا التعليق يظهر أن المعنى اللغوى العام مرتبط بما يصدر عن الحمام من صوت يشبه التنغيم، بما فيه من تتابع منتظم، فانتقل للدلالة على المعنى الاصطلاحى البلاغى، فيما يشبه ما يصدر عن الطير من صوت.

ومن أمثلة المنقول الاصطلاحى الشرعى فى كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى - ما ورد فى بيان معنى مصطلح (الصفقة)، يقول (2/1080): "الصفقة فى اللغة: ضرب اليد على اليد عند البيع أو البيعة. وفى الشريعة: العقد نفسه". فى هذا التعليق يظهر انتقال المعنى اللغوى العام إلى المعنى الاصطلاحى؛ تسمية الشئ ببعض ملبساته.

ومن أمثلة انتقال اللفظ إلى الاصطلاح بسبب ما يحدثه، يقول التهانوى فى التعليق على مدخل (الحرقه 1/651): "الحرقه عند البلغاء: هى أن يؤتى بكلام يبعث على الرقة، ويدعو إلى البكاء، وإن يكن تركيبه يظهر عادياً ومعانيه ليست بديعة، ولا صناعة فيها ولكنها وجدانية". فى هذا التعليق يظهر أن إطلاق اسم الحرقه على الكلام الوجدانى المؤثر جاء بطريق الانتقال الدلالى، بطريق المجاز المرسل بإطلاق الاسم على ما يسببه.

هذه ناهج وأمثلة للطرق التى اتبعتها الكلمات التى تحولت إلى مصطلحات، تحمل دلالات خاصة بالعلوم العربية والإسلامية، وهذه المظاهر التى حكمت التطور العمدى لدلالات الألفاظ - الذى أحدثه الإسلام العظيم - هى كما مر بنا: التضييق أو التخصيص الدلالى،

والتوسيع أو التعميم الدلالي، والانتقال بغيرهما، أى بالتشبيه والمجاورة والمجاز المرسل، وغير ذلك.

وهى مظاهر صالحة للكشف عما يحدث فى بناء مصطلحيات العلوم المختلفة، ولا سيما العلوم الحكيمية أو اليونانية، وهو طريق الاقتراض الاصطلاحى، بمعنى أن الحركة العلمية العربية ضمت إلى قوائم مصطلحياتها عددًا من المصطلحات؛ إما بطريق التعريب أو الترجمة. وهو ما ظهر آثاره فى عناية أصحاب هذه المعاجم فى النص على أصول كثيرة جدًا من الكلمات المقترضة، كما بينا سلفًا فى الحديث عن التعليق على معانى المصطلحات.

* * *